



تضامن

منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية
فبراير 2016

تضامن

المشرف العام: ا. نوري عبد الرزاق

تحرير: إيمان عبد المقصود

نشرة شهرية القاهرة (منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية)
فبراير 2016

المراسلات : الرقم البريدي 61-11559 مكتب بريد
الملك الصالح
الهواتف: 23622946-23636081 (202)
الفاكس: 23637361 (202)
89 شارع عبد العزيز آل سعود – المنيل – القاهرة
البريد الإلكتروني:
aapso@idsc.net.eg
aapso@tedata.net.eg
الموقع على الانترنت: www.aapsorg.org

نشاطات المنظمة

إن هذا التمدد والانتشار لم يأت بمعزل عن القوى الداعمة للإرهاب التي مولته وسلحته من أجل أجنادات خاصة بها قصيرة النظر وقصيرة الأجل . لم تستفد هذه الدول والقوى التي ساندت وتساند الإرهاب من تجربة القاعدة ومن نتائج السياسة الأمريكية منذ اعلانها الحرب ضد الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والتي أتت بنتائج عكسية وكارثية ، إن ما يجري في سوريا والعراق وليبيا والإرهاب المتعدد الأشكال والمستمر ضد مصر، والمجابهة مع تونس والجزائر، كلها تشير إلى أن ظاهرة وخطر الإرهاب أصبح جزء من الأجندة العالمية للدول الكبرى ولدول الشرق الأوسط والمنطقة العربية .

إن شعوب الدول النامية ولاسيما دول الجنوب تحتاج أكثر من أي وقت مضى للسعي قُدماً في عملية تعاون جنوب – جنوب من أجل التنمية والصمود أمام المؤسسات المالية الكبرى ، أننا نرى رغم هذا الوضع القائم من عدم الاستقرار على المستوى العالمي كأخطار ظاهرة الفقر والمناخ والاحتباس الحراري على كوكبنا ، فإن هنالك ظهور لارهاصات إيجابية لمقاومة هذه الظواهر ، منها بداية تحالف دولي لمكافحة الإرهاب بما فيها الجهود المبذولة لمكافحة داعش وأخواتها في سوريا والعراق وليبيا وانهاء الحرب الأهلية في اليمن و الجهود المصرية في مكافحة شبكات الإرهاب والسيطرة عليها في دولها وكذلك الجهود المبذولة من الجزائر وتونس في هذا المجال. إن

بيان السكرتارية الدائمة

2016/2/11

اجتمعت السكرتارية الدائمة لمنظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية برئاسة الدكتور حلمي الحديدي رئيس المنظمة مع الأستاذ طالع السعود الأطلسي رئيس اللجنة المغربية للتضامن ، وجرى التشاور بشأن انعقاد المؤتمر العاشر لمنظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية ، واتفق الطرفان على عقد المؤتمر يومي 19-20 أكتوبر 2016 (تشرين الأول) في الرباط-المغرب تحت شعار "معا ضد الإرهاب" . وفي الوقت الذي تتقدم فيه السكرتارية بخالص الشكر للجنة المغربية على التزامها بعقد هذا المؤتمر الهام ، الذي أقره مؤتمر المنظمة بـكولومبو أكتوبر 2014 فإنها تشكر من خلالها المغرب ملكاً وحكومة وشعباً على هذه الاستضافة الكريمة .

إن الإرهاب الدولي أخذ في التوسع والانتشار ، وأصبح يهدد جميع قارات العالم لا منطقة الشرق الأوسط فحسب ، فشاهدناه يتمدد وينشر بدءاً من أفغانستان مروراً بالعالم العربي حتى وصل شمال أفريقيا، وجنوب الصحراء مستفيداً من انتشار السلاح على يد حركات انفصالية، كما بدأت أنيابه تنهش في آسيا ولاسيما جنوب شرق آسيا ، وأخذ بضرب أوروبا في عقر دارها، فأصبح هذا التمدد والانتشار المتواصل لتنظيمات الإرهاب كداعش والقاعدة وجبهة النصرة، وأخرى التي أعلنت ولائها لداعش كلها عوامل تشكل تحدي جاد لكافة دول وشعوب العالم .

أنا نهيىب بقوى النضال الإفريقي الآسيوي أن تجعل من مؤتمر المغرب منعطفاً للنهوض بحركتنا ، وتحديد الآليات الملائمة لتحقيق ذلك.

السكرتارية الدائمة

*** **

السيدات والسادة أعضاء المنتدى العربي لمنع الانتشار النووي،

تحية طيبة وبعد،،،

يسعدني أن أوجه لسيادتكم الدعوة للمشاركة في المؤتمر الثاني المشترك بين جامعة الدول العربية والمجلس المصري للشؤون الخارجية، بصفته المنسق الحالي لمنظمات المجتمع المدني العربية المعنية بشؤون الأمن ومنع الإنتشار النووي، حول "الانعكاسات الأمنية والاقليمية للاتفاق النووي الإيراني مع مجموعة دول 1+5"، وذلك في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يومي 27 إلى 28 فبراير 2016.

وإذ نتطلع إلى مشاركتكم القيمة في هذا المؤتمر الهام والذي سوف تعرض نتائجه على اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري القادم خلال شهر مارس 2016.

فنهرب عن الأمل في تأكيد حضوركم للمؤتمر قبل يوم الأربعاء الموافق 2016/02/24 ، حتى يتسنى لنا تيسير اجراءات الدخول لمقر جامعة الدول العربية.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام،،،

السفير د. محمد منير زهران
رئيس مجلس الادارة بالانابة

المبادرات الدولية لحل وتصفية هذه البؤر الإرهابية أصبحت قضية مصير للإنسانية ، اضافة إلى المأساة التراجيدية لمشكلة اللاجئين التي لم يشهد لها العالم مثيلاً منذ الحرب العالمية الثانية . إن بزوغ ونمو دول البركس (BRICS) (البرازيل، روسيا، الهند ، الصين ، وجنوب أفريقيا) وتطور أهميتها في كافة المجالات ، لاسيما الاقتصادية منها ، وكذلك نمو وتطور مجموعة شنجهاي وتصميم الصين على السير بطريق التنمية الشاملة لاسيما طريق الحرير الذي سينتج آفاقاً للتعاون الآسيوي الأفريقي بشكل خاص ودفعة اقتصادية لدول الجنوب بشكل عام .

إن المؤتمر سيعطي اهتماماً خاصاً لقضية الشعب الفلسطيني والمأساة التي يواجهها أمام الهجمات الفاشية لحكومة إسرائيل الغارقة في العنصرية ، ويحمل المجتمع الدولي مسؤولية إيجاد الحلول لحل قضية الشعب الفلسطيني وفق قرارات الشرعية الدولية .

إن العالم يتجه بسرعة هائلة نحو مستقبل يعتمد الكثير فيه على تضامن الشعوب ووحدتها في مجابهة أخطار الإرهاب وفي الصمود في معركة التنمية ، وتضع مسؤولية خاصة على دول الجنوب وشعوبها في التحرك من أجل الحياة والبقاء.

إن السكرتارية تجدد التحية للمغرب الذي يخوض معركة استباقية بأسلة ضد الإرهاب سواء باليقظة الأمنية أو بجهود التنمية، الديمقراطية والتقدم الاجتماعي وبتكريس وحدة ترابه الوطني .

الشامل فتكاً ودماراً ويهدد بقاء البشرية.

3- وقد استمرت الجهود الدولية الحثيثة منذ سبعينيات القرن الماضي في التأكيد على أهمية التعجيل بإنشاء تلك المنطقة إلى أن عقد مؤتمر مراجعة وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام 1995م، حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تكثيف الجهود الدبلوماسية لمد أجل المعاهدة إلى ما لا نهاية بالتنسيق مع الدول النووية الأخرى، وهو الاتجاه الذي قاومته الدول العربية في ظل استمرار تحديات عدم الانتشار النووي وعدم تحقيق عالمية المعاهدة بعد مرور خمسة وعشرين عاماً منذ دخولها حيز النفاذ عام 1970م، بالإضافة إلى فشل جهود نزع السلاح النووي على المستوى العالمي، وعدم إنشاء المنطقة الخالية من السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط بسبب إصرار إسرائيل على رفضها الانضمام لمعاهدة عدم الانتشار النووي.

4- على ضوء ما تقدم ولتسهيل صدور قرار من مؤتمر مراجعة وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام 1995م بأن يتم مد المعاهدة إلى ما لا نهاية، توافقت الولايات المتحدة، ومعها الدولتين المودع لديها المعاهدة، وهما المملكة المتحدة والاتحاد الروسي، حول مشروع قرار يصدر عن المؤتمر بالتوازي

مذكرة مفاهيمية

2016/1/19 م

للمؤتمر المشترك لجامعة الدول العربية
والمنتدى العربي النووي
عن الانعكاسات الامنية الاقليمية لاتفاق
إيران مع مجموعة دول (1+5)

1- على ضوء الجهود الدولية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي بدءاً من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 1974م، وفقاً للمادة السابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبناءً على مبادرة كل من مصر وإيران بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي¹، نشطت الدول العربية وبالتنسيق مع الدول الصديقة في جهود دولية لإنشاء تلك المنطقة بالتعاون والتشاور مع المجتمع الدولي، في إطار كل من منظمة الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمات الإقليمية وخاصة جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي.

2- وعلى ضوء ذلك صدرت قرارات عديدة من الجمعية العامة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية للتأكيد على ضرورة إنشاء تلك المنطقة لتحقيق الأمن والسلام والاستقرار فيها ووقايتها من تهديد السلاح النووي الذي يعد أكثر أسلحة الدمار

¹ صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3263 (XXIX) في 9 ديسمبر 1974 والمعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في إقليم الشرق الأوسط" (Establishment of nuclear-weapon-free zone in the region of the Middle East)

مراجعة المعاهدة في إبريل/مايو 2015 والذي فشل بسبب اعتراض الولايات المتحدة ومن ثم بريطانيا وكندا على مشروع الوثيقة الختامية لتضمينها مقترحاً لعقد مؤتمر قبل أبريل 2016 لإخلاء منطقة الشرق الوسط من الأسلحة النووية إرضاء لإسرائيل. رغم أن الأخيرة ليست طرفاً في المعاهدة.

6- وبالتوازي مع ذلك استمرت المفاوضات فيما بين إيران ومجموعة الدول 1+5 لتأكيد للتأكد من التزام إيران بأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبدعم استخدام مرافقها النووية للأغراض غير السلمية إلى أن تم التوقيع على اتفاق نووي Joint Comprehensive Plan of Action – JCPOA في فيينا في 14 يوليو 2015م يلزم إيران بإخضاع جميع مرافقها النووية لتفتيش خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى عام 2040م، وألا يتعدى تخصيب اليورانيوم في مفاعلاتها نسبة 3.7%، وتخفيض عدد أجهزة الطرد المركزي تخفيضاً كبيراً، وعدم إنتاج البلوتونيوم والماء الثقيل. وفي المقابل يتم رفع العقوبات تدريجياً عن إيران والإفراج عن أرصدها المالية المجمدة والتي تزيد عن مائة مليار دولار. وقد جاء الاتفاق النووي الإيراني نتيجة لمفاوضات شاقة مغلقة استمرت لعدة

مع قرار المد اللانهائي للمعاهدة، بإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي وغيره من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وطالب القرار دول المنطقة، التي لم تكن قد انضمت بعد للمعاهدة ، بالانضمام إليها وإخضاع جميع مرافقها النووية لنظام الضمانات الشامل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، واعتبرت الدول العربية أن قرار الشرق الأوسط المشار إليه محفز لاعتماد قرار المد اللانهائي للمعاهدة ، فلواه لما وافقت على هذا القرار.

5- أكد مؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2000م على إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ، وهو ما أكدته أيضاً مؤتمر المراجعة لعام 2010م، الذي كاد أن يفشل لولا أن تم التفاوض في وثيقته الختامية على صياغة لعقد مؤتمر دولي عام 2012م مخصص لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ، وقد تم تعيين ميسراً فنلندياً للمؤتمر واختيار مدينة هلسنكي مقراً لانعقاده قبل نهاية شهر ديسمبر 2012، إلا أن الولايات المتحدة طالبت بقرار منفرد بتأجيل انعقاده في نوفمبر 2012 دون تحديد موعد جديد له. كما أن تعنت إسرائيل وتأييد الولايات المتحدة لها، حالاً دون عقد المؤتمر إلى أن تم عقد مؤتمر

دعوة تحت رعاية

الأستاذ حلمي النمنم وزير الثقافة – رئيس المجلس الأعلى للثقافة تتشرف الأستاذة الدكتورة أمل الصبان الأمين العام للمجلس الأعلى للثقافة والأستاذ حلمي شعراوي رئيس مركز البحوث العربية والأفريقية (بالإنابة) بدعوة سيادتكم لحضور افتتاح ندوة إنتماء مصر الأفريقي في تمام الساعة الخامسة مساء الخميس الموافق 4 فبراير 2016 بقاعة المجلس الأعلى للثقافة.

*** **



ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

ماعت تنعي غالي صاحب القامة السياسية الرفيعة

تنعي مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان الحاصلة علي المركز الاستشاري بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة ببالغ الحزن والأسى الدكتور بطرس غالي الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للفرانكفونية، والرئيس السابق للمجلس القومي لحقوق الإنسان، والنائب الأسبق لرئيس مجلس الوزراء للشئون الخارجية، وصاحب القامة السياسية والقانونية رفيعة المستوى، والذي أثرى عبر مسيرته الطويلة السياسة الدولية فكرياً وعملاً، بوصفه دبلوماسياً قديراً وخبيراً في القانون الدولي وكتاباً نشرت مؤلفاته على نطاق واسع.

وأضافت ماعت ان مصر فقدت رجل حمل طوال حياته ملف حقوق الإنسان، والتنمية

سنوات لم تدع الدول العربية للمشاركة فيها ولو بصفة مراقب، كما لم يتم التشاور معها حول نتائج هذا الاتفاق قبل التوقيع عليها، خاصة وأنه لم تنص أحكامها على التزام الدول المفاوضة ومنها إيران على إنشاء المنطقة الخالية في الشرق الأوسط، وهو ما أثار شكوكاً لدى جامعة الدول العربية وخاصة أعضاء المنتدى العربي النووي، الذي يضم منظمات المجتمع العربي النووي حول النوايا الحقيقية للاتفاق الإيراني.

7- ومن هنا جاءت أهمية الدعوة لعقد المؤتمر المشترك بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنتدى العربي النووي حول الاتفاق النووي الإيراني مع مجموعة دول 1+5 "JCPOA"، لدراسة انعكاساته على الأمن القومي العربي وعدم إنشاء المنطقة الخالية من السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط، في ظل عدم تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وفشل الجهود الدولية للتفاوض حول معاهدة دولية لنزع السلاح النووي، وقصر استخدام الطاقة النووية في العالم، وفي دول منطقة الشرق الأوسط على الأغراض السلمية، في ظل نظام الأمن والأمان للمفاعلات النووية الذي تشرف عليه الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

*** **

من العدو الصهيوني ضد شعبنا الفلسطيني بواسطة سلطات الاحتلال، كل يوم بدون اي حسيب او رقيب، هذه الجرائم في المقدمة منها مصادرة الاراضي العربية، التمييز العنصري بقتل المواطنين الفلسطينيين، حظر نشاط الجمعيات الخيرية او السياسية، اعتقالات، محاكمات، هدم بيوت واقتلاع الاشجار، الإطعام القسري للاسرى المضربين عن الطعام، وتجريم القاء الحجر، ومنع مشاركة اعضاء الكنيسيت العرب بأي حكومة من الحكومات، التطهير العرقي، وتفقير المواطنين العرب عن قصد وسبق تصور وتصميم والزحف الاستيطاني على كل ارض فلسطين دون رادع او رقيب.

هذا غيض من فيض،

علينا واجب قومي وانساني واخوي في ان نحرك كل القوى الحية في العالم بكل الوسائل، وذلك لمعرفة ما يجري، ونطالبها باتخاذ كل الاجراءات التي يمكن ان تتخذها هي فيما لو كانت هذه الارتكابات تجري على ارضها وعلى شعبها، والشعب العربي لم يقصر مع احد من شعوب العالم على الاطلاق، فكان مع كل حركات التحرير في العالم، مسانداً، وداعماً، ومتضامناً معها، لرفع الظلم عنها حتى نيلها استقلالها والنهوض بشعوبها.

وعلى المؤسسات الحقوقية في العالم وجمعيات حقوق الانسان ومجلس حقوق الانسان في جنيف التحرك بعد وضع برنامج محدد لتنفيذه على الفور بالوقوف بوجه العدوان المستمر على شعبنا الفلسطيني، وعلى ان تكون من نتائجه

الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن مشاركته الفعالة في مفاوضات كامب ديفيد التي ساهمت في عودة سيناء الحبيبة إلى أحضان الوطن الغالي مرة أخرى. ولن تنسى القارة الأفريقية للفقيد دوره الكبير في الاهتمام بقضاياها والمساهمة في تنمية دولها.

ومن ناحيته صرح عقيل أن موقف الدكتور غالي من السياسة الامريكية ودعمه للقضية الفلسطينية كان السبب القوي الذي دفع الولايات المتحدة الامريكية الي استخدام حق الفيتو ضد ترشحة ليكتب بحروف من نور في سجل تاريخه الملئ بالإنجازات سطرا في الوطنية والقومية العربية لن ينساه العالم.

*** **

كلمة المحامي عمر زين

الامين العام لاتحاد المحامين العرب (سابقاً)

المنسق العام للجنة الوطنية للدفاع عن

الاسرى والمعتقلين

في سجون الاحتلال الاسرائيلي

بشأن اليوم العالمي لدعم

حقوق الفلسطينيين في الداخل

(فلسطين 48)

في اليوم العالمي لدعم حقوق الفلسطينيين في الداخل (فلسطين 48) الذي صادف يوم 2016/1/30 لا بد من وضع الحقائق والوقائع الثابتة للجرائم التي يرتكبها العدو الصهيوني في فلسطين كل فلسطين وفي فلسطين 48 بخاصة، امام الرأي العام العالمي كي نطلعه ونذكره بما يحصل من جرائم مناشدين ضميره، طالبين منه التحرك لانقاذ هذا الشعب من الجرائم التي ترتكب

معنا ونصل الى التحرير والحرية والاستقلال.

*** **

مركز الميزان يعبر عن قلقه من تكرار التفجيرات في شمال غزة ويطلب بالتحقيق وكشف الجناة

التاريخ: 2016/02/21

مركز الميزان لحقوق الإنسان يعبر عن قلقه الشديد من تكرار وقوع التفجيرات في شمال غزة، ويطلب جهات الاختصاص بفتح تحقيق فيها والكشف عن مرتكبيها وملابساتها.

وفي حادثة أخرى، فجر مجهولون عبوة ناسفة، عند حوالي الساعة 21:45 من مساء يوم السبت الموافق 2016/2/20، في أرض خالية تقع جوار منزل المواطن سعيد إبراهيم محمود عيسى، الكائن في منطقة قليبو شمال تل الزعتر في محافظة شمال غزة، ما ألحق أضراراً جسيمة في المنزل، من دون وقوع مصابين أو جرحى. وفتحت الشرطة تحقيقاً في الحادثة، وأفادت مصادر شرطية أن العبوة موقوتة متوسطة الحجم.

مركز الميزان يعبر عن قلقه الشديد جراء تكرار مثل هذه التفجيرات، ما يعرض أمن وسلامة المواطنين للخطر، ويشيع شعوراً بالخوف والقلق في صفوفهم.

مركز الميزان لحقوق الإنسان، إذ ينظر ببالغ الخطورة لهذه التفجيرات، فإنه يطلب جهات الاختصاص في الحكومة الفلسطينية بفتح تحقيق جدي فيها والكشف عن ملابساتها.

*** **

الوصول الى اصدار قرارات حاسمة وملزمة من المراجع الدولية تحت طائلة تطبيق البند السابع من ميثاق الامم المتحدة بحق سلطات الاحتلال التي كان يقتضي الواجب الانساني القيام بذلك منذ امد طويل، والعمل على وضع آلية اجرائية للوصول الى هذا المبتغى.

فمن حق شعبنا بالمطلق وبالاخص فلسطيني (48):

اولاً : ان يعيش بكرامة ومساواة في وطنه،

ثانياً : ان يُحترم انتمائه وتحترم ثقافته وعقائده الدينية والفكرية،

ثالثاً : ان يُحترم حقه في التعددية السياسية والفكرية والاجتماعية،

رابعاً : وان يقر بعلاقاته الجذرية مع وطنه وحقه فيه.

الى جانب ذلك كله يبقى علينا ان نقاوم ونقاوم ونقاوم، لكن متحدين غير منقسمين، كفى انقسام، كفى تكتلات وتنظيمات واحزاب وفصائل، فلسنا نحن داخل دولة الاستقلال لنمارس التعددية، نحن تحت الاحتلال وانتم جميعاً تدركون ذلك فعلينا مجابهة عدونا يداً واحدة، وبندقية واحدة، واستراتيجية واحدة، وبذلك هو طريق الانتصار ولا شيء سواه، فيا ايها الفصائل والمنظمات الفلسطينية الانضمام الى منظمة التحرير الفلسطينية التي عليها ان تضمكم في صفوفها فوراً، وعليكم جميعاً متابعة المسيرة حتى النصر، مهما كلفنا ذلك من تضحيات وعلى الامتين العربية والاسلامية شعباً ومسؤولين التضامن الفعلي لا الكلامي مع فلسطين كي يحترمنا العالم ويتضامن

التاريخ: 2016/2/21

مركز الميزان يصدر تقريره السنوي حول
المناطق مقيدة الوصول
قوات الاحتلال تقتل (22) فلسطينياً وتوقع
(1233) مصاباً وتعتقل (84) شخصاً
وتتوغل (35) مرة
خلال العام 2015

تواصل انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي الجسيمة والمنظمة لقواعد القانون الدولي والإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، خلال تعاملها مع المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، حيث قتلت قوات الاحتلال الاسرائيلي الآلاف من الفلسطينيين، كما دمرت الآلاف من المساكن والمصانع والمتاجر والمنشآت والمزارع والمركبات خلال اعتداءاتها المتكررة على الفلسطينيين منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى) في العام 2000. وتشير الوقائع الميدانية التي يرصدها المركز إلى أن قوات الاحتلال خطت منذ الأيام الأولى لاندلاع الانتفاضة في 2000/9/27 إلى فرض منطقة أمنية تقيّد الوصول إليها على امتداد الحدود الشرقية والشمالية لقطاع غزة. وذلك من خلال عمليات الهدم والتدمير والتجريف المنظم للمنازل والمنشآت والمزارع التي تقع في حرم تلك المنطقة الحدودية، وصولاً إلى التبنّي الصريح لنيتها حرمان الفلسطينيين من مساحة تمثل ما نسبته 35% من إجمالي مساحة الأراضي المخصصة للزراعة في قطاع غزة و15% من إجمالي مساحة القطاع، من خلال إقامتها للمنطقة مقيدة الوصول.

التاريخ: 2016/02/08

مركز الميزان لحقوق الإنسان يدين اعدام
شتيوي ويطالب النيابة العامة بالتحقيق
نفذت كتائب الشهيد عز الدين القسام الذراع
العسكري لحركة المقاومة الإسلامية حماس
حكم الإعدام بحق محمود شتيوي أحد
أعضائها وذلك وفقاً لما جاء في تصريح
صحافي صادر عنها ونشر على صفحة
الكتائب على الانترنت جاء فيه " ... تعلن
كتائب الشهيد عز الدين القسام أنه قد تم في
تمام الساعة 16:00 من مساء يوم الأحد ...
2016/2/7 تنفيذ حكم الإعدام الصادر بحق
العضو في كتائب القسام محمود رشدي
شتيوي من قبل القضاء العسكري والقضاء
الشرعي التابع لكتائب القسام وذلك
لتجاوزاته السلوكية والأخلاقية التي أقرّ
بها".
وبغض النظر عن الأسباب والدوافع التي
تقف وراء إعدام شتيوي فإنه يرى فيه
عملية اعدام خارج إطار القانون، وأنها
تشكل مخالفة لقواعد القانون الدولي لحقوق
الإنسان وانتهاك واضح للقانون الاساسي
المعدل.
ومركز الميزان إذ يعبر عن بالغ قلقه إزاء
تنفيذ حكم بالإعدام خارج إطار القانون فإنه
يؤكد على ضرورة الالتزام بمحددات
القانون والفصل بين السلطات وتعزيز مبدأ
استقلال القضاء كما يطالب النائب العام
وفقاً للصلاحيات الممنوحة له بموجب
القانون بفتح تحقيق جدي في احتجاز
واعدام شتيوي.

*** **



ماعت للجنة حماية الطفل

عقيل : قبلنا عضوية اللجنة في اطار دورنا الفعال لمواجهة تحديات الوطن
عقيل : نعمل مع الجميع لإعلاء مصر ونهضة مصر هدفنا الاسمي
عقيل : انضمام ماعت للجنة يأتي في اطار اهتمام المؤسسة بحماية الأطفال
عقيل : نوّمن بالتعاون والشراكة مع الأجهزة الرسمية لتبنى سياسات جديدة

لحماية الطفل

التقت مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان بوفد من لجنة حماية الطفل التابعة لادارة المجالس والمؤتمرات بحي دار السلام وقامت اللجنة بعرض ما أنجزته خلال العام المالي 2014 – 2015 علي إدارة المؤسسة وطالبت اللجنة من المؤسسة التنسيق في بعض القضايا المتعلقة بالتسرب من التعليم والدفاع عن الطفل. وفي ذات السياق صرح ايمن عقيل رئيس مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان ان المؤسسة انضمت الي عضوية لجنة حماية الطفل بناء علي طلب من أعضاء اللجنة وأفاد ان المؤسسة ستعمل جاهدة في هذا الملف لتصل الي حماية حقيقية للطفل المصري في ضوء المواثيق والمعاهدات والتعهدات الخاصة بالاستعراض الدوري الشامل والذي تعهدت بها مصر في مارس من العام 2015 امام مجلس حقوق الانسان بجنيف.

*** **

التاريخ: 2016/02/02

مركز الميزان يشارك في حملة دولية لدى الاتحاد الأوروبي وينفذ عدد من أنشطة الضغط والتوعية في أوروبا

يشارك محمود أبو رحمة مدير العلاقات الدولية في مركز الميزان لحقوق الانسان في حملة ضغط دولية لدى الاتحاد الأوروبي في سياق الجهد المتواصل للدفاع عن حقوق الإنسان وتأمين الحماية للمدنيين الفلسطينيين الخاضعين للحصار الإسرائيلي وضحايا العدوان والانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة لحقوق الإنسان.

تهدف الحملة إلى تحشيد الدعم لتحسين الحماية القانونية للمدنيين الفلسطينيين من خلال رفع الحصار الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة، والطلب من الاتحاد الأوروبي بدعم المطالبات لتأمين العدالة لضحايا العدوان الإسرائيلي المتواصل والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الاحتلال في الأرض الفلسطينية المحتلة ، بما في ذلك الجرائم الخطيرة التي ارتكبتها تلك القوات إبان العدوان على قطاع غزة في صيف العام 2014، والانتهاكات السافرة بحق المعتقلين الفلسطينيين، كالتعذيب وتنفيذ قانون التغذية القسرية بحق الصحفي المعتقل محمد القيق وضرورة التدخل للإفراج الفوري عنه، حيث سيطالب الوفد الاتحاد الأوروبي بذل مزيد من الجهد لتأمين الحماية للمدنيين ودعم آليات العدالة الدولية، بما فيها تقرير لجنة التحقيق الدولية والمساعي الفلسطينية لضمان انخراط محكمة الجنايات الدولية في

التخبط وسوء الادارة واتخاذ قرارات ارتجالية اربكت مسيرة التعليم

التأم في بغداد يوم الجمعة 2016/2/12 الاجتماع الاعتيادي للجنة التنفيذية لاتحاد الطلبة العام في جمهورية العراق حضره سكرتاريو فروع اغلب المحافظات العراقية، وبعد الوقوف دقيقة حداد على شهداء الحركة الوطنية والحركة الطلابية حيا سكرتير الاتحاد طلعت كريم غالي الانتصارات الكبيرة التي حققها أبطال الجيش والحشد الشعبي، الانتصارات الكبيرة ضد قوى الظلام والتخلف لطرده من أراضي مدن صلاح الدين و الانبار والمضي في تحرير كافة الأراضي والمدن الخاضعة تحت سيطرة التنظيم المجرم " داعش " كما عبر المجتمعون في بداية اجتماعهم عن تضامنهم الكبير مع ابناء شعبنا النازحين محيين صبرهم ونضالهم العنيد في مواجهة الموت ومواصلة الحياة اذ ينقضي نصف العام ولم تتخذ تدابير كافية لحل مشكلة الطلبة النازحين ولم تقدم لهم اية مساعدات تسهم في استمرارهم في التعليم وحيا الوقفات والتظاهرات الاحتجاجية و الشعبية والقطاعية المطالبة بحقوقها المشروعة لتحسين الأوضاع المعيشية والخدمات ومحاسبة الفاسدين ووقف هدر المال العام في عموم المدن العراقية ومنها العاصمة بغداد ومدن كردستان ووقف الاعتداءات وحماية المتظاهرين من بلطجة المتنفيين كما حدث من انتهاك واعتداء على ناشطين في بغداد وذي قار والبصرة وفي اربيل وتداول الاجتماع التطورات السياسية والامنية والاقتصادية الاخيرة ،

التحقيق في هذه الجرائم والسعي إلى محاكمة مرتكبيها.

ويعتزم المركز تزويد الاتحاد الأوروبي بمعلومات هامة وتحليل قانوني يركز على نتائج العمل القانوني الذي يقوم به منذ أعوام، بما في ذلك توضيح الطريقة التي تتعامل بها إسرائيل مع مئات من الشكاوى التي تقدم بها المركز ومنظمات حقوقية فلسطينية لدى السلطات الإسرائيلية، حيث أنه بات من الواضح عدم جدية إسرائيل في القيام بتحقيقات تتلائم مع المعايير الدولية خلال التحقيق في هذه الشكاوى، أو محاكمة أي من جنودها أو قادتها ممن أمروا أو ارتكبوا هذه الجرائم.

وتأتي هذه الحملة بعد مجموعة من نشاطات التحشيد والتوعية التي يقوم بها المركز في الأسابيع الأخيرة، حيث اجتمع المركز مع العشرات من مسؤولي الاتحاد الأوروبي وعدد من الدول الأعضاء في عواصم السويد والدنمارك وبلجيكا، إضافة إلى النرويج.

*** **



اتحاد الطلبة العام في جمهورية العراق

في سبيل

حياة طلابية حرة ومستقبل أفضل
البلاغ الختامي لاجتماع اللجنة التنفيذية
لاتحاد الطلبة العام في جمهورية العراق
دعا الطلبة الى ايجاد صوت طلابي موحد
للضغط على وزارتي التربية والتعليم
لدفعهما الى العمل بجدية تجاه معاناة
الطلبة.

الإنسان والوضع الإنساني في ليبيا يشهدان مزيداً من التدهور المتواصل، حيث يُعد المدنيون والبنية التحتية المدنية أهدافاً يومية للعديد من الميليشيات والجماعات شبه العسكرية. وقد خلق هذا الوضع مناخاً مواتياً لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) كي يستمر في توطيد أقدامه في عدة مدن ليبية، ما شكّل بدوره تهديداً للسلم والأمن الدوليين وحث الجهات الفاعلة الدولية على التحرك بسرعة أكبر.

ورغم أن تشكيل الحكومة الجديدة والاعتراف بها خطوة مهمة نحو تنفيذ اتفاق السلام، إلا أن تلك الخطوة لا تضمن استتباب السلام والاستقرار في البلاد ما لم تقترن بتحقيق تقدم حقيقي على أرض الواقع من أجل تعزيز سيادة القانون والحكم الديمقراطي وضمان الحريات الأساسية.

وبعد أكثر من عام من المفاوضات من أجل السلام بدعم من الأمم المتحدة، وقعت أطراف من مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام الاتفاق السياسي الليبي في 17 ديسمبر عام 2015، وأعقب ذلك تأسيس مجلس الرئاسة -وهو السلطة التنفيذية العليا التي عهد إليها وضع قائمة الوزراء وتشكيل الحكومة الجديدة. وصوت مجلس النواب في 25 يناير 2016 برفض القائمة المقترحة للوزراء وطلب من مجلس الرئاسة العمل على اقتراح قائمة ثانية تضم من 12 الي

وانعكاسها على الوضع التعليمي والتربوي والحياة الطلابية إذ لم يلمس المجتمعون أي تحسن على صعيد قطاع التعليم والتربية حيث ما زالت الحريات الطلابية تنتهك من دون رادع وبهذا الصدد فإن اتحاد الطلبة العام يعبر عن عدم ارتياحه ويؤكد على أن وزارتي التعليم والتربية والدوائر التابعة لها تنتهك الدستور الذي نص وبشكل صريح في العديد من مواده على موضوع حرية التعبير عن الرأي.

اللجنة التنفيذية

اتحاد الطلبة العام في جمهورية العراق

بغداد 2016/2/12

*** **

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

ما هي الخطوة المقبلة بالنسبة لليبيا

أولويات حكومة الوفاق الوطني

والمجتمع الدولي لتنفيذ اتفاق السلام

ومكافحة التطرف العنيف

من المقرر أن يصوت مجلس النواب الليبي الأسبوع المقبل على اقتراح تشكيل حكومة وفاق وطني، والمنوط بها أن تقود المرحلة الانتقالية في ليبيا جنباً إلى جنب مع مجلس النواب بصفته الهيئة التشريعية للبلاد، بالإضافة إلى المجلس الأعلى بصفته الاستشارية حسبما هو منصوص عليه في خارطة الطريق التي يتضمنها الاتفاق السياسي الليبي.

منذ اندلاع الاشتباكات المسلحة العنيفة مرة أخرى في مايو 2014، فإن حقوق

الفوري للجنة رصد تنفيذ الترتيبات الأمنية المؤقتة؛

3. يجب على المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني فوراً إصدار بيان رسمي علني يطالب فيه جميع التشكيلات المسلحة بالالتزام بنص المادة 42 من الاتفاق السياسي وعليه أن يعلمهم بشكل رسمي بمحتوى مبادئ القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان

4. إصلاح المؤسسات الأمنية من خلال عملية تدقيق شاملة وشفافة من شأنها أن تكفل محاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان؛

5. اتخاذ إجراءات لضمان سلامة واستقلال القضاة والمحامين وأعضاء النظام القضائي والمواطنين الذين يسعون إلى تحقيق العدالة وجبر الضرر عن الانتهاكات التي ترتكب ضدهم أو ضد غيرهم.

6. تنفيذ قانون العدالة الانتقالية – الصادر في ديسمبر 2013 – بغية ضمان وصول الضحايا إلى المؤسسات القضائية، وجبر الضرر الواقع عليهم؛

7. تعزيز قدرات المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان في ليبيا وضمان استقلاله؛

17 حقيبة وزارية فقط في غضون 10 أيام. واعتمد مجلس النواب رسمياً خلال الجلسة نفسها الاتفاق السياسي الليبي وأبدى تحفظاً على المادة 8 من الأحكام الإضافية لهذا الاتفاق.

في المرحلة الحالية، يجب أن تكون الأولوية لحكومة الوفاق الوطني ومجلس النواب، وأيضاً المجتمع الدولي، هي اعتماد وتنفيذ استراتيجية شاملة وفورية لمعالجة أوجه القصور الأساسية التي تعاني منها مؤسسات الدولة الليبية، وخاصةً المؤسسات الأمنية والقضائية، ولوضع حد لدوامة الإفلات من العقاب عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فضلاً عن خلق وتعزيز بيئة مواتية للمجتمع المدني يعمل في ظلها بحرية؛ بهدف تحقيق سلام دائم ومكافحة انتشار الجماعات المتطرفة في ليبيا.

توصيات

. الدولة الليبية:

1. وقف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والخروقات للقانون الدولي الإنساني المرتكبة حالياً، لاسيما الهجمات العشوائية الموجهة ضد المناطق المدنية والبنية التحتية المدنية واستهداف المدنيين؛

2. يجب على المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني التفعيل

8. حماية النشطاء ومنظمات المجتمع المدني والصحفيين ووسائل الإعلام من الهجمات وكفالة سلامتهم وضمان مجان عام أمن لهم؛

9. ضمان حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي.

. مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة:

1. النظر في وضع بند شرطي فيما يتعلق برفع حظر تصدير الأسلحة إلى ليبيا يرتبط بإصلاح حكومة الوفاق الوطني ومجلس النواب للمؤسسات الأمنية؛

2. سن وتنفيذ عقوبات ضد الأشخاص الذين يساعدون على اقتراف انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني في ليبيا أو من يقتربون تلك الانتهاكات بالفعل، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ونتائج تحقيقات اللجان الدولية ذات الصلة.

. مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة:

1. متابعة رصد حالة حقوق الإنسان والوضع الإنساني في ليبيا.

2. وضع آليات فعلية لمتابعتها ورصد تنفيذ توصيات بعثة التحقيق التابعة لمكتب المفوضية

السامية.

3. اتخاذ تدابير لضمان استمرار التحقيقات الدولية في انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

. مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان:

1. مواصلة توثيق انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني في ليبيا.

2. وضع تدابير لحماية المجتمع المدني الليبي، وضمان بناء قدراته في مجالات جمع المعلومات ومعايير الإثبات من أجل تفعيل الإجراءات القانونية الدولية، وتأسيس وسيلة آمنة للتواصل الرقمي.

. المحكمة الجنائية الدولية:

1. مباشرة تحقيق رسمي في الانتهاكات التي ارتكبتها أشخاص بعينهم في ليبيا منذ عام 2011، استناداً إلى ولايتها المفتوحة بمقتضى قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1970.

. الدول الأعضاء في الأمم المتحدة:

1. ضمان استمرار عمل آلية دولية تابعة للأمم المتحدة مختصة بالتحقيق في الانتهاكات الجسيمة

الاصابة المؤكدة الى ما يقرب من 3,000 حالة. ويستمر بذل الجهود بلا هوادة خلال عام 2016 لتجنب احتمال تفشي الوباء في المستقبل.

فقد قامت كلاً من منظمة اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية، جنباً إلى جنب مع الحكومة والشركاء من الجهات المانحة والإنسانية مثل مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية (إيكو)، بالتصرف فور إعلان وزارة الصحة العراقية عن تفشي وباء الكوليرا بتاريخ 9 أيلول/سبتمبر 2015. وشملت الاستجابة الأولية على توفير المياه الصالحة للشرب وتطهير إمدادات المياه الموجودة، التي استهدفت أكثر من 90,000 نسمة من السكان في المناطق والمجتمعات السكانية الأكثر تضرراً. كما قامت اليونيسف بتوفير أنظمة فلترة المياه بالتناضح العكسي الى 100 مدرسة في المناطق الأكثر خطورة لتمكين ما يزيد على 500,000 طفل من الاستمرار في الدراسة والتي قامت السلطات المحلية بتعليقها خلال الأسابيع الأولى من انتشار المرض.

“يُعد تفشي وباء الكوليرا الأخير في العراق واحداً من النتائج الأليمة للظروف المعيشية التي يمر بها الكثير من العراقيين في ظل الصراع المستمر. لقد لعب التمويل الفوري لتحسين خدمات الماء والصرف الصحي وتعزيز النظافة الصحية دوراً حاسماً في احتواء انتشار المرض، حيث قامت المفوضية الأوروبية بالحشد الفوري لموارد كبيرة للاستجابة الى هذه الحالة الصحية الطارئة ” ، قال خافيير ريو-نافارو، رئيس

للقانون الدولي في ليبيا.

2. الاستفادة من الأدلة - التي جمعها بالفعل كل من المجتمع المدني والأمم المتحدة وجهات أخرى- عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من أجل ضمان المسائلة الدولية من خلال استخدام التحقيقات الوطنية والولاية القضائية العالمية.

3. اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان مباشرة المحكمة الجنائية الدولية تحقيقاً رسمياً في الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت فيما مضى، ولا تزال مستمرة؛ بغية ضمان تفعيل المسؤولية الجنائية الفردية والمحاسبة عن هذه الانتهاكات.

*** **

مدونة إخبارية



استدامة الجهود الناجحة والسريعة ضد

المرض القاتل في عام 2016

بغداد، 23 شباط/فبراير 2016 -

بفضل جهود الاستجابة السريعة التي قامت بها الحكومة والشركاء في العمل الإنساني في العراق خلال العام الماضي، تم وبنجاح احتواء تفشي وباء الكوليرا القاتل، الذي سرعان ما انتشر من مناطق حول بغداد إلى مناطق أخرى في البلاد لتبلغ عدد حالات

إخطار

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات
المعني بالاستثمار والابتكار وتنظيم
المشاريع من أجل بناء القدرات
الإنتاجية والتنمية المستدامة،
الدورة الرابعة

جنيف، 16-17 آذار/مارس 2016

ستُعقد الدورة الرابعة لاجتماع
الخبراء المتعدد السنوات المعني
بالاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع
من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية
المستدامة في يومي 16 و 17
آذار/مارس 2016، في القاعة 26
(Room XXVI) بقصر الأمم في
جنيف. وستبدأ الدورة الساعة 10/00
من صباح يوم الأربعاء 16
آذار/مارس.

خلفية الاجتماع والغرض منه

سيناقش الاجتماع المنظور
السياساتي للقضايا المطروحة للمناقشة
في 'اجتماع الخبراء المتعدد السنوات
المعني بالاستثمار والابتكار وتنظيم
المشاريع من أجل بناء القدرات
الإنتاجية والتنمية المستدامة'. وسيقوم
الاجتماع بتقييم التطورات في مجال
سياسة الاستثمار الثنائية والإقليمية
والمتعددة الأطراف، مع التركيز
بصورة محددة على جهود الإصلاح
المتصلة بنظام اتفاقات الاستثمار
الدولية. فضلاً عن ذلك، سينظر
الاجتماع في الدروس العديدة المستفادة
بشأن سياسة العلم والتكنولوجيا

مكتب دائرة المساعدات الإنسانية في
المفوضية الأوروبية في العراق.
وقال بيتر هوكينز، ممثل منظمة اليونيسف
في العراق: " إن الكوليرا مرض يمكن
الوقاية منه إذا تم توفير المياه الصالحة
للشرب وخدمات الصرف الصحي الجيدة
وتهيئة ظروف النظافة الصحية وتزويد
العائلات بالمعرفة والمعلومات اللازمة
لتمكينهم من تشخيص أعراض المرض في
وقت مبكر". " هذا كان تركيز عمل
اليونيسف والشركاء خلال عام 2015،
وهذا سيكون تركيزنا الأساسي خلال العام
الجديد".

وستعمل اليونيسف والشركاء على تمكين
المجتمعات المحلية من خلال تزويدهم
بالمعلومات اللازمة لمنع وكشف ومعالجة
الكوليرا، ومن خلال ضمان حصولهم على
المياه الصالحة للشرب، ولا سيما في
المدارس؛ وتنفيذ مشاريع إصلاح مشاريع
المياه في المناطق والمدارس الأكثر عرضة
للخطر.

يعتبر مرض الكوليرا من الأمراض
المستوطنة في أجزاء عديدة من العراق منذ
عام 1966. وعلى مدى السنوات الخمس
عشرة الماضية، تكررت حالات تفشي
المرض الرئيسية بمعدل مرة كل سنتين إلى
3 سنوات وتستمر لمدة عدة أشهر، مع
حدوث موجة ثانية من حالات المرض في
السنة التالية وفقاً للتقارير.

*** **

89 شارع عبد العزيز آل سعود – المنيل
 الرقم البريدي 61-11559 مكتب بريد
 الملك الصالح
 بريد الكتروني:
aapso@idsc.net.eg
aapso@tedata.net.eg
[website:www.aapsorg.org](http://www.aapsorg.org)
 فاكس: 23637361 (202)
 تلغرافيا أفر وأسيكو
 تليفون 23622946-23636081 (202)
 ا. إيمان عبد المقصود

والابتكار التي حددها الأونكتاد، وخاصة في سياق مشورته المقدّمة بشأن السياسات وأعماله المتعلقة ببناء القدرات، وسيقدّم تحديثاً بشأن سياسات تنظيم المشاريع وعلاقتها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهذا سيمنّ من إجراء مناقشة بشأن إطار الأونكتاد لسياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإطار سياسات تنظيم المشاريع، وإطار سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

وسيكون الاجتماع أيضاً خطوة تحضيرية على طريق الأنشطة الحكومية الدولية للأونكتاد في عام 2016، وخاصة ما يتعلق منها بلجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية.

موخيسا كيتويي

**الأمين العام
للأونكتاد**

*** **
